محضر الجلسة رقم 124

التاريخ: الجمعة 4 ربيع الآخر 1445هـ (20 أكتوبر 2023م).
الرئاسة: السيد راشيد الطالبي العلمي، رئيس مجلس النواب؛
والسيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: إثنى وأربعين دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة بعد الزوال.
جدول الأعمال: جلسة مشتركة مخصصة لتقديم مشروع قانون المالية رقم 55.23 للسنة المالية 2024.

السيد راشيد الطالبي العلمي رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

تطبيقا لأحكام الفصل 68 من الدستور، نخصص هذه الجلسة المشتركة للاستماع لعرض السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية، حول مشروع قانون المالية رقم 55.23 للسنة المالية 2024.

الكلمة للسيدة الوزيرة المحترمة، تتفضل مشكورة.

السيدة نادية فتاح، وزيرة الاقتصاد والمالية:

بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس مجلس النواب،
السيد رئيس مجلس المستشارين،
السيدات والسادة الوزراء،
السيدات والسادة البرلمانيون،

يسعدني أن أتقدم أمام مجلسيكم الموقرين، لبسط الخطوط العريضة لمشروع قانون المالية لسنة 2024.

هذه المناسبة السنوية، فضلا عن طابعها الدستوري، تعتبر فرصة لتأكيد الحرص المشترك لدى المؤسستين التنفيذية والتشريعية، على التعاون وتعبيد الطرق المثلى لخدمة المصالح العليا لبلادنا، عبر الوقوف على ما تحقق من منجزات تنموية، واستشراف المستقبل وفق رؤية توازن بين التدبير الأمثل لمقدرتنا الوطنية في ظل الأزمات المتتالية، وبين ضرورة الانكباب على تنزيل الأوراش الإستراتيجية الكبرى بهدف تحسين وتطوير مؤهلاتنا الوطنية على كافة المستويات.

وكما جاء في الخطاب الافتتاحي للدورة التشريعية الحالية، الذي ألقاه جلالة الملك نصره الله، فإن أولى الأوراش التي تنتظرنا تهم العنصر البشري، من خلال المشروع التاريخي للحماية الاجتماعية، الذي أطلقه جلالته، وأعطى تعليماته السامية أمام مجلسيكم الموقرين، بتفعيل برنامج الدعم الاجتماعي المباشر الذي سيمكن من تحسين الوضع المعيشي للملايين من الأسر والأطفال، وهو ما سيشكل انعطافة كبرى في مسار بناء نموذجنا التنموي والاجتماعي لصون كرامة المواطنين في كل أبعادها.

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

كما تعلمون، يأتي مشروع قانون المالية لسنة 2024، في سياق وطني استثنائي على إثر الزلزال العنيف الذي عرفته بلادنا ليلة 08 شتنبر 2023، وما خلفه من شهداء وجرحى ومن خسائر في الممتلكات والبنية التحتية.

وكعادته في مثل هذه المحن، أعطى المغرب درسا للعالم في الالتحام يدا واحدة بقيادة ملكية حكيمة، بالتعامل السريع والفعال مع مخلفات الكارثة الطبيعية منذ الساعات الأولى لحدوثها، في ظل حملة تضامنية رسمية وشعبية أدهشت القريب والبعيد على السواء، مرورا بتقديم مختلف أشكال الدعم والمساعدة المالية المباشرة للمتضررين، فضلا عن تكاليف ترميم أو إعادة بناء المساكن المتضررة أو المنهارة كليا، وذلك من خلال الحساب الخاص الذي تم إحداثه لهذه الغاية، موازاة مع إطلاق برنامج مندمج وطموح لإعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة، خصص له غلاف مالي يقدر بـ 120 مليار درهم على مدى 5 سنوات، وسيتم إنجازه عن طريق "وكالة تنمية الأطلس الكبير"، التي صادقتم بالإجماع على المرسوم بقانون المحدث لها.

حضرات السيدات والسادة،

يأتي مشروع قانون المالية لسنة 2024 أيضا في سياق دولي صعب، يطبعه اللايقين في ظل استمرار الضغوط التضخمية والتوترات الجيوسياسية، ما أثر بشكل بالغ على آفاق الاقتصاد العالمي، حيث يتوقع ألا يتجاوز معدل النمو العالمي 3% خلال سنة 2023 و2024 تواليا، في حين سيسجل اقتصاد منطقة اليورو الشريك الاقتصادي الرئيسي لبلادنا نموا بحدود 0,7% خلال سنة 2023، ويتوقع ألا يتعدى 1,2% في خلال سنة 2024.

ورغم هذا السياق الدولي الصعب، تمكنت بلادنا تحت القيادة المتبصرة والحكيمة لصاحب الجلالة نصره الله، من مواجهة هذه الضغوط والأزمات والحد من تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية، حيث حقق اقتصادنا الوطني معدل نمو يقدر بحوالي 1,3% نهاية سنة 2022، فيما يتوقع أن يبلغ هذا المعدل 3,4% عند متم سنة 2023، مع عجز في الميزانية لا يتجاوز 4,5% برسم سنة 2023، مقابل 5,2% لسنة 2022.

وتشير المؤشرات القطاعية خلال سنة 2023 إلى تحسن دينامية الاقتصاد الوطني، حيث من المتوقع ارتفاع القيمة المضافة الفلاحية بـ 6% بعد انخفاض بحوالي 12,9% خلال سنة 2022، في حين ستعرف القيمة المضافة للقطاعات غير الفلاحية ارتفاعا يقدر بـ 3,1% خلال سنة 2023، مقابل 3% المسجلة خلال السنة الماضية.

ومن جانبها حققت القطاعات التصديرية نتائج إيجابية، لا سيما صادرات السلع والخدمات التي ارتفعت بـ 8,4% عند متم شهر غشت من سنة 2023 مقارنة بسنة 2022، كما ارتفعت صادرات صناعة السيارات بـ 36%، وصادرات الصناعات الإلكترونية والكهربائية بـ 33%، وصادرات صناعات النسيج والصناعة الجلدية بـ 9 % خلال نفس الفترة.

كما تسارعت الدينامية الإيجابية للقطاع السياحي منذ مطلع سنة 2023، حيث حقق عائدات تتجاوز 71 مليار نهاية شهر غشت، مسجلا بذلك ارتفاعا يقدر بـ 33% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2022.

ويتوقع أن تتعزز هذه الدينامية الإيجابية بفضل التدابير التي جاءت بها خارطة الطريق 2023-2026 للقطاع السياحي.

من جانب آخر، ارتفعت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج لتناهز 78 مليار درهم نهاية شهر غشت، مقابل 73 مليار درهم المحققة خلال نفس الفترة من سنة 2022، أي بزيادة تقدر بـ 7%.

وما من شك أنه رغم هذه الإنجازات المهمة التي أبانت عن صمود اقتصادنا أمام توالي الصدمات، فقد بقي الهاجس الرئيسي ممثلا في المواجهة الفعالة لانعكاسات الظرفية على المستوى الاجتماعي.

وفي هذا الصدد، وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، اتخذت الحكومة مجموعة من القرارات الاستباقية بهدف التخفيف من تأثيرات التضخم والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين، كلفت ميزانية الدولة غلافا ميزانياتيا إضافيا بقيمة 40 مليار درهم برسم سنة 2022، وأكثر من 10 دالمليار درهم برسم السنة المالية الجارية.

وقد مكنت هذه التدابير من تقليص معدل التضخم من 10,1% المسجل خلال شهر فبراير من هاذ السنة، إلى 5% نهاية شهر غشت الماضي، كما يتوقع التحكم في المعدل السنوي للتضخم في حدود 6% برسم سنة 2023.

حضرات السيدات والسادة،

من الطبيعي أن توالي الصدمات مقابل الطموح الإرادي للانخراط في مسار تنموي مستدام ومتوازن، يفرض علينا استحضار التحديات التي تواجهها بلادنا على عدة مستويات.

وفي هذا الصدد، فإن مشروع قانون المالية 2024، يستجيب للتحديات التي تنتصب أمامنا، والتي ينبغي أن نعمل جميعا على التصدي لها عبر التنفيذ الحازم والفوري للتوجيهات الملكية السامية، سواء فيما يتعلق بإعادة بناء وتأهيل المناطق المتضررة من زلزال الحوز، أو فيما يخص مواجهة إشكالية ندرة المياه، أو توطيد أسس الدولة الاجتماعية، أو غيرها من التحديات التي سيأتي التفصيل فيها ضمن هذا العرض.

كما أنه لا يمكن إغفال المستوى الجيوسياسي، إذ لازالت وحدتنا الترابية تحتل مركز انشغالنا الوطني الإجماعي، باعتبارها القضية الوطنية الأولى.

فإذا كانت بلادنا قد حققت تقدما حاسما ونهائيا في هذا المجال، إن على الصعيد الدبلوماسي أو التنموي، بفضل السياسة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله، فإن إصرار بعض الأطراف على مناهضة وحدتنا الترابية، يضيع على الدول المكونة للفضاء المغاربي فرص الاندماج الاقتصادي والتنموي، ويحرمها من موقع تفاوضي أكبر وأقوى في وقت يحتدم فيه الصراع العالمي في اتجاه ترتيب خارطة دولية جديدة يعاد فيها توزيع مناطق النفوذ وتداخل المصالح.

كما لا يفوتني أن أنوه بالمجهودات الجبارة والتضحيات الجسام التي تبذلها كل مكونات القوات المسلحة الملكية والأمن الوطني والدرك الملكي والقوات المساعدة والوقاية المدنية على تجندها الدائم، تحت قيادة جلالة الملك حفظه الله، للدفاع عن وحدة الوطن وأمنه واستقراره.

حضرات السيدات والسادة،

بناء على ما سبق، فإن الحكومة عازمة على أن تجعل من مشروع قانون المالية لسنة 2024، تجسيدا للتوفيق الأمثل بين طموحاتنا وإمكانياتنا الذاتية، وبشكل يسمح بتعزيز مناعة منظومتنا الاجتماعية والاقتصادية، وذلك من خلال اعتماد مقاربة واقعية وشاملة تقوم على أربعة محاور أساسية ومتكاملة على النحو التالي:

أولا: مباشرة التنفيذ الفوري والفعال لبرنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من الزلزال، موازاة مع توطيد تدابير مواجهة التأثيرات الظرفية؛

ثانيا: المضي قدما في مسار تكريس أسس الدولة الاجتماعية، والارتقاء بالمسار التنموي لبلادنا، وذلك تجسيدا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة نصره الله، وانسجاما مع مرتكزات البرنامج الحكومي؛

ثالثا: مواصلة الإصلاحات الهيكلية؛

رابعا: تعزيز استدامة ماليتنا العمومية، مع الحرص على تعبئة الهوامش المالية اللازمة لتنزيل مختلف الأوراش والإصلاحات.

بالنسبة للمحور الأول المتعلق بتنزيل برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من الزلزال، موازاة مع توطيد تدابير مواجهة التأثيرات الظرفية:

تجدر الإشارة إلى أنه تم إعداد هذا البرنامج وفق مقاربة التقائية وتشخيص دقيق للحاجيات والمؤهلات الترابية للمناطق المتضررة، الشيء الذي يستدعي بالضرورة العمل في إطار تعاقدي، يحدد مسؤوليات كافة المتدخلين في هذا البرنامج.

وفي هذا الإطار، فقد تم البدء انطلاقا من شهر أكتوبر الجاري في صرف المساعدات الاستعجالية المحددة في 2500 درهم شهريا لمدة سنة، لفائدة 60.000 أسرة من الأسر التي انهارت منازلهم جزئيا أو كليا.

كما تم إطلاق عملية تأهيل وتوسيع الطرق، إضافة إلى إعادة تأهيل المراكز الصحية والمؤسسات التعليمية التي عرفت أضرارا أو انهيارا كليا، وكذا مباشرة

تقديم الدعم للفلاحين من أجل إعادة تشكيل القطيع الوطني، ودعم الشعير والأعلاف المركبة بالمناطق المتضررة.

ولتتبع وتمويل هذه المشاريع التي ستهم قطاعات التعليم والصحة والتجهيز والسكن والثقافة والسياحة والفلاحة والأوقاف، قررت الحكومة فتح اعتمادات بقيمة 2,5 مليار درهم من مخصصات الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة عن الزلزال من أجل المباشرة الفورية لتنزيلها.

وستنكب الوكالة المخصصة لهذا الغرض على برمجة تدخلات مختلف القطاعات الحكومية والتنسيق فيما بينها، مع مراعاة العامل الزمني، قصد استكمال إنجاز البرنامج في الحيز الزمني المخصص له.

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

موازاة مع تفعيل برنامج إعادة البناء والتأهيل العام، ستعمل الحكومة على توطيد تدابير مواجهة تأثيرات الظرفية التي زادت حدتها خلال السنوات الأخيرة، لا سيما تزايد الضغوطات التضخمية، وأزمة الجفاف وندرة المياه وتصاعد مخاطر التغيرات المناخية، وذلك وفق منظور يقوم على بعدين متكاملين: أولهما استباقي للتعامل مع الإكراهات المستعجلة، وقصيرة الأمد؛ وثانيهما إصلاحي بنيوي يروم معالجة الإشكالات ذات التأثيرات البنيوية على المدى المتوسط وعلى المدى البعيد.

وفي هذا الصدد، فإن التدابير التي اتخذتها بلادنا من أجل التحكم في مستوى التضخم وإعادته إلى مستويات ما قبل الأزمة، قد بدأت تؤتي ثمارها من خلال ما تم تسجيله من انخفاض خلال الأشهر الأخيرة.

غير أن ذلك لا يعفينا من ضمان الجاهزية الدائمة للتدخل بالآليات المناسبة، نظرا لحساسية الظرفية الدولية مع تكثيف الجهود إلى تحقيق التوازن الضروري بين السياسة الميزانياتية والسياسة النقدية.

في نفس السياق، سيتم العمل على توطيد التدابير الرامية إلى دعم المواد الأولية الفلاحية والأعلاف، موازاة مع تطوير سلاسل الإنتاج والتوزيع، في إطار استراتيجية "الجيل الأخضر" التي ستواصل الحكومة تنزيلها خلال سنة 2024، ولاسيما من خلال الحرص على تفعيل الالتزامات التي تضمنها 19 عقد برنامج تم التوقيع عليها بداية السنة الحالية، باعتمادات تفوق 110 مليار درهم، منها 42 مليار درهم كمساهمة من الدولة.

من جانب آخر، ووفقا للرؤية الملكية الرشيدة بخصوص السياسة المائية ببلادنا، تضع الحكومة نجاعة تدبير الموارد المائية ضمن أولوياتها، حيث تحرص على تسريع تنزيل مختلف مكونات البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي، لاسيما عبر مواصلة تعبئة غلاف مالي إجمالي يبلغ 143 مليار درهم خلال الفترة بين 2020 و2027.

وفي هذا الإطار، فقد تم الرفع من الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع الماء بـ 5 ملايير درهم برسم قانون المالية لسنة 2023، ثم فتحت اعتمادات إضافية بـ 1,5 مليار درهم خلال نفس السنة.

هذا، فيما تم تحديد الاعتمادات المالية الإضافية المخصصة لهذا البرنامج بـ 5 ملايير درهم برسم مشروع قانون المالية لسنة 2024، لتبلغ بذلك الاعتمادات الإجمالية المتوقعة ما يفوق 18 مليار درهم.

أهم المشاريع اللي في هاد البرنامج نذكر بها، هي:

- استكمال مشروع الربط بين الأحواض المائية لسبو وأبي رقراق؛
- هي مواصلة إنجاز السدود للرفع من قدرة التخزين من المياه العذبة؛
- تسريع مشاريع تعبئة المياه غير التقليدية، من خلال برمجة محطات تحلية مياه البحر والرفع من حجم إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة، وتعزيز التزود بالماء الصالح للشرب في العالم القروي.

ومن المؤكد أن مختلف عناصر هذه السياسة المائية، تتم بانسجام مع سياسة بيئية تسعى لتعزيز مناعة بلادنا في مواجهة التغيرات المناخية، والحد من تأثيراتها عبر مقاربة مندمجة ومتكاملة، تقوم على تعزيز الإطار المؤسساتي الذي سيمكن من تكثيف التنسيق بين كل القطاعات الحكومية لتكريس البعد المناخي في مختلف السياسات العمومية، وتعزيز التدابير التحفيزية ذات الطابع البيئي، وكذا اتخاذ التدابير الرامية لتشجيع الأدوات المالية الخضراء بالتشاور مع بنك المغرب والمؤسسات المالية المختصة.

حضرات السيدات والسادة،

يقوم المحور الثاني لمشروع قانون المالية لسنة 2024، على مواصلة تكريس أسس الدولة الاجتماعية، تجسيدا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة نصره الله، حيث قطعت الحكومة أشواطا كبيرة في تنزيل التزاماتها، والتي يأتي على رأسها ورش تعميم الحماية الاجتماعية، وإصلاح قطاعي الصحة والتعليم، والوفاء بالتزامات الحوار الاجتماعي، وإنعاش التشغيل خصوصا برنامجي "أوراش" و"فرصة"، ودعم السكن، والارتقاء بوضعية المرأة، وتوطيد الاندماج الاجتماعي للأسر، وغيرها من الإصلاحات المجتمعية التي تدخل في إطار إرساء أسس الدولة الاجتماعية.

فبالنسبة لورش تعميم الحماية الاجتماعية، نجحت الحكومة في تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وفق الأهداف والإطار الزمني المحدد له، من خلال انتقال المستفيدين سابقا من نظام "الراميد" (RAMED[1])، إلى نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وذلك ابتداء من فاتح دجنبر 2022.

وهو ما فتح الباب أمام حوالي 4 ملايين أسرة فقيرة للولوج إلى العلاج بالمستشفيات العمومية والمستشفيات الخاصة، مع تحمل الدولة لاشتراكاتهم في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعية، بغلاف مالي سنوي يقدر بـ 9,5 مليار درهم.

كما تمكنت الحكومة، وبفضل تعاون المؤسسة التشريعية، من وضع

[1] **R**égime d'**A**ssistance **Méd**icale

الترسانة القانونية والتنظيمية اللازمة لتعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض على كافة الفئات من خلال المصادقة على مجمل النصوص ذات الصلة بأنظمة التأمين الإجباري الأساسي عن المرض.

وتجسيدا للتوجيهات الملكية السامية، التي أكدها جلالته في خطاب افتتاح السنة التشريعية، تعمل الحكومة على التفعيل التدريجي لبرنامج الدعم الاجتماعي المباشر قبل نهاية هذه السنة، وذلك وفق تصور شامل، وفي إطار مبادئ القانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية.

وستحرص الحكومة وفقا للتوجيهات الملكية السامية، على احترام مبادئ التضامن والشفافية والإنصاف لمنح الدعم، وذلك بالاستناد إلى نظام الاستهداف الخاص بالسجل الاجتماعي الموحد.

وتبلغ تكلفة هذا البرنامج برسم سنة 2024 ما يناهز 25 مليار درهم، سيتم تمويلها عبر المساهمة التضامنية على الأرباح، والدخول الخاصة بالمقاولات، إلى جانب العمل على عقلنة ونجاعة برامج الدعم الاجتماعي الموجودة حاليا، وخاصة إصلاح نظام المقاصة، من خلال تحديد الاعتمادات المفتوحة في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2024، في 16,4 مليار درهم.

ولمواكبة ورش تعميم الحماية الاجتماعية، ستواصل الحكومة تأهيل المنظومة الصحية الوطنية، عبر توسيع العرض الصحي من خلال مواصلة بناء وتجهيز المراكز الاستشفائية الجامعية الجديدة، وإعادة تأهيل 1400 مؤسسة للرعاية الصحية الأولية، ومواصلة تطوير النظام المعلوماتي المندمج، وتعزيز حكامة المنظومة الصحية الوطنية.

ولهذه الغاية، ستواصل الحكومة تعبئة الموارد المالية اللازمة لتأهيل المنظومة الصحية، حيث سيستفيد قطاع الصحة والحماية الاجتماعية من غلاف مالي إضافي يبلغ 2,6 مليار درهم، لتبلغ الميزانية الإجمالية المخصصة لهذا القطاع في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2024، ما يناهز 31 مليار درهم.

حضرات السيدات والسادة،

نظرا للأهمية التي يحظى بها إصلاح منظومة التربية والتكوين كإحدى ركائز الدولة الاجتماعية، تعمل الحكومة من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2024 على مواصلة تنزيل الالتزامات التي جاءت بها خارطة الطريق لإصلاح المنظومة التعليمية 2022-2026، حيث خصصت اعتمادات مالية إضافية تقدر بـ 5 ملايير درهم في إطار هذا المشروع.

كما ستعمل على مواصلة تنزيل خارطة الطريق لتعميم التعليم الأولي في أفق سنة 2028، عبر إحداث حوالي 4000 وحدة تعليمية سنويا، وتمكين المربيات والمربيين من التكوين الجيد مع التركيز على الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 4 و6 سنوات في العالم القروي على وجه الخصوص.

إضافة إلى ذلك، ستعمل الحكومة من خلال المشروع المعروض على أنظاركم على تفعيل مضامين المخطط الوطني لتسريع تحويل منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار (PACTE ESRI)، الذي يهدف إلى إرساء نموذج جديد للجامعة المغربية، يكرس التميز الأكاديمي والعلمي، ويدعّم الإدماج الاقتصادي والاجتماعي.

وفيما يخص مجال التشغيل، ستواصل الحكومة تنزيل النسخة الثانية من برنامج "أوراش" من أجل بلوغ هدف إحداث 250.000 منصب شغل، وقد رصدت الحكومة غلافا ماليا سنويا يقدر بـ 2,25 مليار درهم خلال سنتي 2022 و2023، لهذا البرنامج الذي ستعمل على استكمال تنزيله خلال سنة 2024.

أما بالنسبة لبرنامج "فرصة" الذي يهدف إلى مواكبة وتمويل 10.000 من حاملي المشاريع خلال سنة 2023، فقد خصصت له الحكومة غلافا ماليا سنويا يقدر بـ 1,25 مليار درهم برسم سنتي 2022 و2023، كما ستعرف سنة 2024 إنجاز تقييم شامل لهذا البرنامج قصد استصدار دليل مرجعي للممارسات الجيدة في مجال مواكبة وتأطير حاملي المشاريع من أجل انطلاقة واعدة في هذا المجال.

هذا، فيما سيتم إحداث 50.034 منصب مالي برسم مشروع قانون المالية لسنة 2024، مقابل 48.212 في سنة 2023.

حضرات السيدات والسادة،

يشكل الولوج إلى السكن اللائق وضمان ظروف عيش كريمة، أحد أولويات عمل الحكومة، التي تلتزم وفقا للرؤية الملكية السامية، بتنفيذ البرنامج الجديد للمساعدة في مجال السكن برسم الفترة ما بين 2024 و2028، والذي يروم تجديد المقاربة المتعلقة بالمساعدة على تملك السكن، ودعم القدرة الشرائية للأسر من خلال مساعدات مالية مباشرة للمقتنين.

كما ستعمل الحكومة على مواصلة برنامج "مدن بدون صفيح" والمشاريع الرامية إلى تأهيل المباني الآيلة للسقوط، وكذا تحسين الولوج إلى المرافق وتجهيزات القرب في إطار برامج سياسة المدينة.

وستعتني الحكومة كذلك، بالجانب المتعلق بالمحافظة على المباني التقليدية والتراث المعماري بصفة عامة، وبإعادة تثمين المدن العتيقة بصفة خاصة، لما لذلك من أبعاد اجتماعية وثقافية واقتصادية، من شأنها تحفيز وتحسين تنافسية وجاذبية الفضاءات العمرانية.

من جهة أخرى، ستعمل الحكومة على الارتقاء بوضعية المرأة، وتوطيد الإدماج الاجتماعي للأسر عبر تنزيل إستراتيجية "جسر"، التي تهدف على الخصوص إلى رفع نسبة اندماج النساء في النشاط الاقتصادي، ومحاربة العنف ضد النساء، وتحسين وضعية الأشخاص في وضعية إعاقة، والتكفل بالأشخاص المسنين.

وبالموازاة مع ذلك، ستعمل الحكومة في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2024، على مواصلة الوفاء بالتزامات الحوار الاجتماعي، لاسيما تنزيل الاتفاقات الموقعة بهدف تحسين أجور موظفي مجموعة من القطاعات، وهو ما سيكلف الميزانية العامة للدولة نفقات إضافية، تقدر بـ 4,2 مليار درهم سنة

2024، حيث سيبلغ مجموع الاعتمادات المخصصة لتنزيل التزام الحوار الاجتماعي حوالي 10 دالمليار ديال الدرهم.

حضرات السيدات والسادة،

يتعلق المحور الثالث لمشروع قانون المالية لسنة 2024، بمواصلة الإصلاحات الهيكلية: حيث ستعمل الحكومة من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2024، على مواصلة الإصلاحات الهيكلية الكبرى، من قبيل إصلاح العدالة، ومواصلة ورش اللاتمركز الإداري، والمضي في تنزيل الجهوية المتقدمة، والنهوض بالاستثمار مع التركيز على الإستراتيجيات الرامية إلى تعزيز السيادة الصناعية والطاقية لبلادنا، موازاة مع مواصلة تحسين مناخ الأعمال، وتعزيز منسوب الثقة الذي صارت تحظى به بلادنا من قبل المستثمرين والمؤسسات الدولية الكبرى.

وفي هذا الإطار، فإن الحكومة عازمة من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2024، مواصلة إصلاح العدالة، من أجل تعزيز دولة الحق والقانون، وضمان الأمن القانوني والقضائي اللازم لتحقيق التنمية الشاملة، وسيتم ذلك من خلال تحديث وتطوير المنظومة القانونية المدرجة في المخطط التشريعي، والتنزيل التدريجي لمشروع التحول الرقمي للإدارة القضائية وتحديثها، مع تنفيذ مختلف الأوراش المتعلقة بتأهيل البنية التحتية للمحاكم، وتعميم محاكم الأسرة، إلى جانب الرفع من مؤهلات وكفاءات الموارد البشرية.

وعلى صعيد آخر، ولإنجاح ورش اللاتمركز الإداري وتنزيل الجهوية المتقدمة، ولتعزيز حكامة التدبير العمومي، والرفع من نجاعة والتقائية السياسات العمومية على المستوى الترابي، ستعمل الحكومة على اعتماد سياسة جديدة ترتكز على إعطاء بعد ترابي لعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإحداث التمثيليات المشتركة، وتحقيق وحدة عمل كل مصالح الدولة على المستوى الجهوي لضمان فعالية أدائها، ومواصلة تحويل الاختصاصات إلى المصالح اللامركزة، وتمكينها من الموارد اللازمة لأداء مهامها، مع مواصلة تنزيل مختلف الأوراش المتعلقة بإصلاح الإدارة، خصوصا منها ما يتعلق بالحكامة الجيدة وتبسيط المساطر، موازاة مع تفعيل الإستراتيجية الرقمية الجديدة وتقوية التكوين وتعزيز الكفاءات في هذا المجال.

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

وعيا منا بالرهان القائم على الاستثمار المنتج، باعتباره رافعة أساسية لإنعاش الاقتصاد الوطني، وتحقيق انخراط بلادنا في القطاعات الواعدة والمنتجة لفرص الشغل، ستعمل الحكومة على مواصلة المجهود الاستثماري للدولة، وتحفيز الاستثمار الخاص، والرفع من مساهمته في الاستثمار الإجمالي.

وفي هذا الإطار، سيصل مجهود الاستثمار العمومي إلى 335 مليار درهم برسم مشروع قانون المالية لسنة 2024، وهو ما يمثل زيادة بقدر 35 مليار درهم مقارنة مع سنة 2023.

وموازاة مع ذلك، ستعمل الحكومة على تفعيل الميثاق الجديد للاستثمار، من خلال إعطاء الأولوية للمشاريع المنتجة لفرص الشغل، وتشجيع الاستثمار في القطاعات الواعدة مع الأخذ بعين الاعتبار العدالة المجالية في توزيع الاستثمارات.

كما ستواصل الحكومة العمل على تفعيل "صندوق محمد السادس للاستثمار"، باعتباره رافعة للاستثمارات الخاصة فيما يتعلق بتمويل المشاريع الكبرى المهيكلة في القطاعات ذات الأولوية كالصناعة والفلاحة والسياحة أو المساهمة في رأسمال المقاولات الصغرى والمتوسطة، وكذا المقاولات الكبرى العمومية والخاصة.

ونظرا للدور الذي يلعبه مناخ الأعمال في نجاح الرهان القائم على الاستثمار، ستعمل الحكومة على تفعيل خارطة الطريق التي اعتمدتها لتحسين مناخ الأعمال، والتي تشمل جيلا جديدا من الإصلاحات التي تهم تبسيط ورقمنة الإجراءات الإدارية، وتحسين الولوج إلى العقار والمناطق الصناعية، وتطوير أدوات جديدة للحصول على التمويل، وتحسين الولوج إلى الطلبيات العمومية وتقليص آجال الأداء.

كما تولي الحكومة من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2024، أهمية خاصة لتنزيل المخططات الإستراتيجية القطاعية.

وهكذا، ستواصل الحكومة تنزيل الإستراتيجية الطاقية التي تروم إنتاج 52% من الطاقة الكهربائية انطلاقا من المصادر المتجددة بحلول سنة 2030، كما ستعمل على تفعيل التوجيهات السامية لصاحب الجلالة نصره الله، بتنزيل مشروع "عرض المغرب" في مجال الهيدروجين الأخضر، وذلك بهدف تثمين المؤهلات التي تزخر بها بلادنا، والاستجابة لمشاريع المستثمرين العالميين في هذا المجال الواعد.

وعلى صعيد آخر، ستعمل الحكومة على مواصلة تنزيل خارطة الطريق الإستراتيجية للقطاع السياحي بهدف استقطاب 17 مليون سائح في أفق سنة 2026، مع تحقيق 120 مليار درهم من المداخيل بالعملة الصعبة، وإحداث 80.000 فرصة شغل مباشر و120.000 فرصة شغل غير مباشر.

حضرات السيدات والسادة،

إن الحكومة واعية بأن النجاح في تنزيل المحاور الأساسية لمشروع قانون المالية لسنة 2024 وتحقيق أهدافه، لا يمكن أن يتحقق دون تعزيز استدامة المالية العمومية، وهو ما يفرض الحفاظ على التوازنات المالية وضمان استمرارها عبر إبداع تدابير تكرس التعبئة الكمية للموارد المالية الضرورية لإنجاز السياسات العمومية.

وما من الشك في أن بلادنا حققت نجاحا مشهودا في الجمع بين صمود النسيج الاقتصادي أمام الأزمات المتتالية وبين صيانة التوازنات المالية، بالتدبير المتميز لماليتنا العمومية في ظل توالي الأزمات التي أنهكت اقتصادات كبرى.

ولعل خير دليل على ذلك، خروج بلادنا من اللائحة الرمادية لمجموعة

العمل المالي (GAFI[2]) وللإتحاد الأوربي، وحفاظ بلادنا على تصنيفها الائتماني واستفادتها من خط الائتمان المرن لصندوق النقد الدولي بقيمة 5 مليار دولار أمريكي، هذا إلى جانب موافقة الصندوق على قرض بقيمة 1,3 مليار دولار من صندوق المرونة والاستدامة الجديد، لتعزيز قدرة بلادنا على الصمود في مواجهة التغيرات المناخية.

هذا، وستعكف الحكومة على مواصلة إصلاحات ماليتنا العمومية، عبر إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية، خصوصا من خلال اعتماد قاعدة ميزانياتية جديدة تروم التحكم في المديونية في مستويات مقبولة، إضافة إلى توسيع نطاق القانون التنظيمي لقانون المالية ليشمل المؤسسات العمومية التي تستفيد من موارد مرصدة أو إعانات من الدولة.

كما ستواصل الحكومة خلال سنة 2024، التنزيل الفعلي للقانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي، عبر اعتماد تدابير ملموسة من أجل تحقيق العدالة الضريبية، ووضع نظام ضريبي مستقر مبسط وشفاف يوفر الوضوح للمستثمرين ولكل الفاعلين.

وفي هذا الإطار، ستعطى الأولوية خلال هذه السنة 2024 لإصلاح الضريبة على القيمة المضافة، وإدماج القطاع غير المهيكل.

كما ستعمل الحكومة من جانب آخر على تطوير التمويلات المبتكرة، وعلى مواصلة مجهوداتها الرامية إلى عقلنة تدبير المحفظة العمومية والرفع من نجاعتها.

وبشكل عام، ستحرص الحكومة خلال سنة 2024 والسنوات اللاحقة، على التقليص التدريجي من عجز الميزانية، بما يمكن من وضع ماليتنا العمومية في مسار تقليص حجم المديونية، وتعزيز التوازن المالي، واستعادة الهوامش المالية الضرورية لمواصلة مختلف الأوراش التنموية.

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

انطلاقا من الرؤية الشاملة التي حكمت إعداد هذا المشروع، وعلى ضوء المتطلبات التمويلية لتنزيل مختلف الأوراش والبرامج المذكورة، وأخذا بعين الاعتبار الظرفية الدولية التي يكتنفها عدم اليقين بشأن آفاق النمو الاقتصادي العالمي، فإن مشروع قانون المالية 2024 يهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي يقدر بـ 3,7% مع حصر معدل التضخم في 2,5%، وعجز الميزانية في 4%، وتنبني هذه التوقعات على الفرضيات التالية:

- ارتفاع الطلب الخارجي، مع استثناء الفوسفاط ومشتقاته، بـ 2,9%؛
- محصول زراعي في حدود 75 مليون قنطار؛
- متوسط سعر غاز البوتان 500 دولار للطن.

فنؤكد على أن هذا المشروع هو في العمق تجسيد لشعار: "الثقة، الاستمرارية، الطموح".

الثقة في قدرتنا على مواجهة الأزمات والإكراهات الظرفية؛

الاستمرارية في تنزيل الأوراش المجتمعية والإصلاحات الهيكلية؛

وثم الطموح الذي يجسده الرهان على الاستثمار في المجالات الإستراتيجية لتعزيز سيادة بلادنا الصناعية والطاقية والمالية وتموقعها على الصعيدين القاري والدولي.

وختاما، نؤكد مجددا الانفتاح الكامل للحكومة على العمل المتناغم والمنسجم مع المؤسسة التشريعية، ومع كافة الفاعلين والشركاء من أجل تحقيق الفعالية الضرورية لإنجاح مختلف الأوراش.

لذلك، فإن الحكومة تتطلع إلى إخراج قانون مالية يترجم إرادتنا الجماعية لتجسيد السياسة الحكيمة لصاحب الجلالة نصره الله، المنسجمة مع انتظارات المواطنات والمواطنين في كافة المجالات.

قانون مالية يواكب العمل المستمر لجلالته على ترسيخ موقع بلادنا كفاعل رئيسي في المنطقة وفي القارة الأفريقية على حد سواء، من خلال مبدأ التعاون جنوب-جنوب، وعلى أرضية المصالح المشتركة.

ولا يفوتنا هنا أن نؤكد استعدادنا الدائم للسير وراء القيادة الحكيمة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، لترسيخ وحدتنا الترابية وتحقيق الإصلاحات المجتمعية الكبرى.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، شكرا لكم.

رفعت الجلسة.

[2] Groupe d'Action Financière